

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤١٨

الخميس، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد لاميك	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شواجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

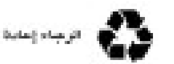
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/206)

1508515 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/206).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2015/206)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيدة آموس.

السيدة آموس (تكلمت بالإنكليزية): هذه هي السنة الخامسة للحرب في سوريا والتي تتصف بمستويات مذهلة من الوحشية، وقد مر ما أكثر قليلاً من عام على اتخاذ المجلس للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وطالب القرار أطراف الصراع باتخاذ إجراءات لوقف الهجمات على المدنيين وتيسير وصول المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجون إليها. وكان لدينا جميعا أمل في أن يجبر القرار الأطراف على الحد من العنف وأن يؤدي إلى حدوث تحسن كبير في حالة الناس في سوريا. غير أنه بأي مقياس من المقاييس، فإن الحالة في سوريا قد ساءت كثيرا.

فلا يزال المدنيون يرزحون تحت وطأة الصراع. وقد قدم الأمين العام التقرير تلو التقرير لتسليط الضوء على عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها القانونية الأساسية الدنيا. وتتمثل السمات المميزة لهذا الصراع في عمليات القصف الجوي العشوائي، بما في ذلك استخدام البرميل المتفجرة والسيارات المفخخة والهجمات بمدافع الهاون والصواريخ غير الموجهة واستخدام الأجهزة المتفجرة الأخرى في المناطق المأهولة بالسكان.

ويواصل القتال تصاعده في جميع أنحاء البلد. ومما يثير القلق بشكل خاص تزايد العنف في مدينة إدلب خلال الأيام القليلة الماضية، حيث أنه يمكن أن يؤدي إلى تشريد مئات الآلاف الآخرين من السكان. وأنا أشعر بالقلق من إمكانية أن يجد المدنيون أنفسهم محاصرين في المدينة إذا تصاعدت حدة القتال. ويجب توفير مرور آمن للسكان والسماح لهم بالمغادرة إذا استلزم الأمر ذلك.

أشرت في وقت سابق إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، وهو ما أدى إلى تآكل مكاسب التنمية التي تحققت على مدى جيل. واليوم، تشير تقديرات إلى أن العمر المتوقع في سوريا يقل بواقع ٢٠ سنة عما كان عليه عندما بدأ الصراع. ومعدلات البطالة تبلغ حوالي ٥٨ في المائة، بزيادة نحو ١٠ في المائة عن مستوياتها في عام ٢٠١٠؛ وتشير تقديرات إلى أن ما يقرب من ثلثي جميع السوريين يعيشون الآن في فقر مدقع.

وعدم قدرة المجلس والبلدان ذات التأثير على الأطراف المختلفة في الحرب في سوريا على الاتفاق بشأن عناصر لإيجاد حل سياسي في البلد يعني أن العواقب الإنسانية ستظل مفجعة بالنسبة لملايين السوريين.

والأطفال متضررون بشدة على وجه خاص، حيث يحتاج ٥,٦ مليون طفل الآن إلى المساعدة. وهناك ما يزيد كثيرا على مليوني طفل غير ملتحقين بالمدارس. ولحقت أضرار بربع المدارس في سوريا أو دُمرت أو جرى تحويلها إلى ملاجئ. وستبلغ تكلفة إصلاح المدارس التي لحقت بها أضرار واستعادة النظام التعليمي بلايين الدولارات.

وتشير دراسات استقصائية عن التغذية إلى تراجع مثير للقلق في الحالة التغذوية للأطفال. وفي ثلاث محافظات – حماة وحلب ودير الزور – تتجاوز معدلات سوء التغذية الحاد العام ١٠ في المائة بين الأطفال المشمولين بالعينة، وهو مستو يُعتبر خطيرا وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية. وقد سجل معدل سوء التغذية الحاد العام على نطاق البلد ٧,٢ في المائة. وهذا يُعتبر معدلا متواضعا.

لقد دُمر النظام الصحي في سوريا. وشبكة مراكز الرعاية الصحية الأولية التي كانت قائمة قبل نشوب الصراع لا تعمل حاليا إلا بنصف طاقتها. وقد وثقت منظمة ”الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان“ وقوع ٢٣٣ هجوما على ١٨٣ مرفقا طبيا، مشيرة إلى مقتل ٦١٠ من الموظفين الطبيين على مدى السنوات الأربع الماضية.

ولا تزال الخدمات الأساسية تتعرض لهجمات متعمدة وتشهد حالات انقطاع. وعلى سبيل المثال، انقطعت إمدادات المياه عن نحو ٤٥٠ ٠٠٠ شخص في درعا لمدة أسبوعين في شباط/فبراير. وحتى عند استعادة الخدمات الأساسية، لا يتمكن الناس من الوصول إليها إلا بشكل متقطع بسبب التدهور المنهجي للبنية التحتية الأساسية. وتفيد المنظمات غير الحكومية التي تستعرض الصور الساتلية بأن الكهرباء انقطعت في سوريا بنسبة ٨٣ في المائة خلال السنوات الأربع الماضية. وهذا مجرد متوسط. فمعدلات انقطاع الكهرباء أعلى في مناطق مثل حلب.

ومع نمو الاحتياجات، يتعين على المنظمات الإنسانية الوصول إلى المزيد من الناس، ولكننا نواجه صعوبات متزايدة في الوصول إلى ٤,٨ مليون شخص يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وبينما يتصاعد العنف ويستمر التحول في خطوط التزاع، أخشى من أن ترتفع هذه الأرقام. ولا يزال الوصول يخضع لقيود نتيجة انعدام الأمن والقتال الفعلي، ولكن أطراف الصراع تعرقل بشكل متزايد وعلى نحو متعمد إيصال المعونة اللازمة لإنقاذ الأرواح.

وفي أجزاء البلد الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، جرى إغلاق عدد من مكاتب المنظمات الإنسانية. ونتيجة لذلك، اضطر برنامج الأغذية العالمي لوقف توزيع الإمدادات على ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش في محافظات حلب والحسكة ودير الزور والرقة، كما انخفض توزيع الإمدادات بمعرفة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في المحافظات الشمالية، وهي الحزام الزراعي للبلد – خلال الشهور الماضية.

وتواصل الحكومة السورية وضع عقبات إدارية تقييدية، مما يعرقل فعالية إيصال المعونة، وتصر على أن تتشاطر الأمم المتحدة قوائم المستفيدين معها. وفي شباط/فبراير، أصدرت وزارة الخارجية تعليمات إلى الأمم المتحدة بأن تتم جميع الاتصالات مع الوزارات الحكومية ومقدمي الخدمات العامة عبر الوزارة. وفي الوقت الذي تتزايد الاحتياجات فيه وينبغي للمجتمع الإنساني أن يوسع نطاق استجابته، تواصل الحكومة اتخاذ تدابير غير عملية وتؤدي إلى بطء الاستجابة.

وحتى الآن هذا العام، طلبت الأمم المتحدة الوصول إلى ٣٣ موقعا من أجل تقديم المعونة من خلال القوافل المشتركة بين الوكالات؛ ولم تتم الموافقة إلا على ثلاثة طلبات لإيصال المعونة إلى الوعر وتلبيسة والرستن في حمص. وعلى الرغم من موافقة ودعم المحافظ، صادرت قوات أمن الدولة السورية

اللوازم الجراحية والطبية وغيرها من لوازم الصحة الإنجابية من القوافل المتجهة إلى الوعر وتلبيسة. ومن المقرر إيصال إمدادات طبية تمس الحاجة إليها، بما في ذلك أدوات جراحية، إلى الرستن في ٣٠ آذار/مارس. وأطلب إلى المجلس أن يوضح للحكومة السورية أنه يجب السماح لهذه القوافل بالوصول إلى وجهتها وأنه ينبغي لقواتها الأمنية أن تسمح بحرية إيصال جميع اللوازم إلى المحتاجين.

هناك بعض الالتباس بشأن عدد الأفراد المقيمين في المناطق المحاصرة والمواقع التي يصعب الوصول إليها. ففي المناطق المحاصرة، لا يمكن للسكان المغادرة ولا يمكن إيصال المساعدة إليهم بصورة منتظمة. وفي شباط/فبراير، لم تتمكن الأمم المتحدة من إيصال أي أغذية أو أدوية إلى الأماكن المحاصرة. واستأنفت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقديم بعض المساعدات في اليرموك في ٤ آذار/مارس. ومع ذلك، يجري توزيع الأغذية ثلاث مرات فقط في الأسبوع، حيث تحصل ٢٠٠ أسرة تقريبا على سلال في كل يوم من أيام التوزيع. وتقدر الأونروا أن الأشخاص المحاصرين في اليرموك وعددهم ١٨ ٠٠٠ فرد بحاجة إلى ٤٠٠ سلة غذائية يوميا لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وهناك ٢٢٨ ٠٠٠ شخص آخر يعيشون الآن تحت حصار داعش في الأحياء الخاضعة لسيطرة الحكومة من دير الزور. وهم غير قادرين على مغادرة المدينة، وتكتفي الحكومة بنقل الحد الأدنى من اللوازم جوا إلى المدينة. ويرفع ذلك العدد الإجمالي للأشخاص المحاصرين في سوريا من ٢١٢ ٠٠٠ إلى ما يقدر ب ٤٤٠ ٠٠٠ شخص.

ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر: هناك ١٨٥ ٥٠٠ شخص في المناطق المُحاصرة من قبل الحكومة، بالرغم من تأكيداتها على أنها تتحمل المسؤولية عن رعاية شعبها. ويقيم الباقي في مناطق تحاصرها الجماعات المسلحة والإرهابية. إن سلطة المجلس يجري تقويضها. ويأس الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل في الأماكن المحاصرة في ازدياد على نحو مطرد. ويجب أن يُسمح لنا بإيصال السلع الإنسانية الأساسية، مثل الغذاء واللوازم الغذائية للأطفال والأدوية والإمدادات الطبية. إن الوقت ينفد بسرعة. وسيموت المزيد من البشر.

وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات الإنسانية بذل كل ما في وسعهم في محاولة لإنقاذ الأرواح، وما زلنا نقوم بإيصال المعونة إلى ملايين الناس شهريا، بما في ذلك من خلال العمليات العابرة للحدود.

يشكل مؤتمر إعلان التبرعات في الكويت في ٣١ آذار/مارس فرصة لجمع بعض الموارد المطلوبة لمواصلة عملنا لإنقاذ الأرواح. وأشجع الحكومات على التبرع بسخاء. كما نحتاج أيضا إلى استمرار دعم المجلس القوي في المجالات التالية: أن يظل داعيا قويا للامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يوضح أن أطراف النزاع، بما فيها الحكومات التي تتحمل مسؤولية خاصة باعتبارها أعضاء في الأمم المتحدة، لا يمكن أن تتصرف مع الإفلات من العقاب. وفيما يتعلق بمسألة منع الوصول، حيث تحجب الأطراف بشكل تعسفي الموافقة على الاضطلاع بالعمليات الإنسانية، لا بد من أن تكون هناك عواقب ومساءلة. وقد يرغب أعضاء المجلس في النظر في الخطوات العملية التي يودون اتخاذها، بالنظر إلى انتهاك مطالب المجلس بالوصول الواردة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وفيما يتعلق بالاستهداف المتكرر للمرافق الصحية والعاملين الصحيين، يجب مساءلة القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية عن أعمالها.

يتزايد الموت والدمار والعنف في سوريا، يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر وعاما بعد عام. وكما قال أعضاء المجلس مرات عديدة، ليس هناك حل إنساني للأزمة. ولا بد من أن يبين المجتمع الدولي عزما أكبر على التوصل إلى حل سياسي تأخر طويلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة آموس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): دائما ما تؤكد مداخلات الدول الأعضاء في هذا المجلس وخارجه، إضافة إلى السيد الأمين العام نفسه، على أنه ما من حل عسكري أو حل إنساني للأزمة في سوريا. ونحن نتفق مع هذا الطرح من حيث المبدأ، لأن المعاناة الإنسانية لا يمكن لها أن تنتهي تماما بتقديم بعض المساعدات الإنسانية في هذه المنطقة أو تلك، على الرغم من إدراكنا التام لضرورة تقديم هذه المساعدات وأهمية دورها في تخفيف المعاناة الإنسانية في المناطق المتأثرة. لكننا نختلف هنا مع بعض الدول الأعضاء، من حيث أننا نؤمن بأن هذا الطرح يجب أن لا يقتصر على الأقوال فقط بل يجب أن تقترن هذه الأقوال بأفعال جادة ومسؤولة، وأن يتم النظر إلى المسألة في إطار شمولي. وهذا الأمر يستتبع حكما ما يلي:

أولا، معالجة السبب الرئيسي لنشوء الأزمة الإنسانية في بعض المناطق السورية، ألا وهو بروز وانتشار ظاهرة الإرهاب المدعوم خارجيا. إلا أننا، وللأسف، نشهد بدلا عن ذلك محاولات من قبل بعض الدول لفصل الإرهاب عن ملف الوضع الإنساني، وذلك بهدف إطالة أمد هذين الملفين لابتزاز الحكومة السورية بتداعياتهما. هذا إضافة إلى تهرب هذه الدول من مسؤولياتها في هذا الصدد، ولا سيما تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وعلى رأسها قرارات مجلسكم الموقر ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥).

هل يمكن أن نسمي صرف بعض الدول، مثل قطر والسعودية وتركيا، بلايين الدولارات على دعم وتمويل الإرهاب المدان من مجلس الأمن بأنه حرص على الوضع الإنساني في سوريا. أليس هذا نفاقا ما بعده نفاق؟ خاصة إذا ما علمنا أن نسبة تمويل خطة الاستجابة في سوريا لعام ٢٠١٥ لم تتجاوز حتى الآن ٩ في المائة، ٩ في المائة، وفي حين لم تتجاوز نسبة تمويل خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين ٦ في المائة، ٦ في المائة.

واتصالا بهذه المسألة، أود أن ألفت عناية أعضاء المجلس إلى أن تكاليف الموظفين الدوليين ورواتبهم الباهظة وعطلاتهم في بيروت وعمان أصبحت تأتي على حساب المواطنين المستفيدين من المساعدات الإنسانية في سوريا. ولذلك، فإننا نطالب الأمين العام بأن يقدم للمجلس تقريرا عن هذا الموضوع.

ثانيا، دعم الحل السياسي عبر الحوار السوري – السوري وبقيادة سورية، استنادا إلى قرارات مجلسكم الموقر. وانطلاقا من ذلك، فإن الحكومة السورية مستمرة في حربها على الإرهاب. وبالتوازي مع ذلك، تسعى بجد لتحقيق الحل السياسي حيث شاركت بكل انفتاح وإيجابية في لقاء موسكو التشاوري الذي عقد في شهر كانون الثاني/يناير، وستشارك في لقاء موسكو الثاني قريبا، بعد أسبوعين. كما تعاملت الحكومة بإيجابية أيضا مع مقترح المبعوث الخاص، السيد دي ميستورا، وفقا لما نقله شخصيا إلى عنايتكم خلال اجتماعه معكم الشهر الماضي، وذلك أملا من الحكومة السورية في أن يسهم هذا المقترح في تحسين الوضع الإنساني هنا. إلا أن المجموعات الإرهابية ومشغليها من حكومات الدول هي من رفضت تنفيذ مقترح السيد دي ميستورا. ومع ذلك، فإن البعض في هذا المجلس يرفض التعامل مع هذه السلبية بما تستحقه من اهتمام ومتابعة.

لقد تضمن تقرير الأمين العام (S/2015/168) المعروض أمامنا الكثير من الفجوات والمغالطات الخطيرة. وسأذكر فيما يلي بعضا منها، على سبيل المثال لا الحصر:

أولا، من الملاحظ أن التقرير قد اعتمد في الكثير من الاتهامات التي يوجهها إلى الحكومة السورية على ما يسميه تقارير، ولكن تقرير الأمين العام لا يفصح عن مصدر هذه التقارير أو مدى مصداقيتها وموثوقيتها.

ثانيا، أشار التقرير إلى أن الأمم المتحدة قد طلبت الوصول إلى ٣٣ منطقة محاصرة أو يصعب الوصول إليها، إلا أن ٣١ منطقة منها قد رفض الوصول إليها أو أنها في انتظار الحصول على الموافقة. وقد كررت السيدة آموس للتو هذه الأرقام. وهنا أود إيضاح أن طرح هذا الأمر بهذه الطريقة المسممة هو طرح مسيس وتضليل ولا ينقل الصورة كاملة. فواقع الحال هو الآتي:

في النصف الثاني من شباط/فبراير الماضي، أرسلت المكاتب الفرعية للأمم المتحدة في كل من حمص وحلب وطرطوس تلك الطلبات الـ ٣٣ إلى المحافظين المعنيين في هذه المحافظات بشكل مباشر ودون أن يرسل مكتب المنسق المقيم في دمشق أي شيء في هذا الخصوص إلى نقطة الاتصال الرئيسية، وهي وزارة الخارجية، والتي علمت بهذا الموضوع لاحقا من الجانب الأممي بتاريخ ٩ آذار/مارس الجاري، يعني بتأخر شهر، وذلك خلافا للإجراءات المتبعة، فإيصال المساعدات إلى المناطق الساخنة يتطلب اتفاقا مسبقا بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، ممثلة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ويتطلب اجتماعا للجنة المشتركة السورية الأممية لمناقشة مختلف الحيثيات المتعلقة بطلبات الأمم المتحدة لإيصال هذه المساعدات، لا سيما الطرق الواجب أن تسلكها وفقا للوضع الأمني، إضافة إلى الاحتياجات وأعداد المستفيدين ونقاط التوزيع، وذلك لضمان التسليم الآمن لهذه المساعدات للمدنيين. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجانب السوري مستعد لتقديم التسهيلات اللازمة لتيسير هذه القوافل أينما كان ذلك ممكنا، وذلك بشرط عدم وصول هذه المساعدات إلى المجموعات الإرهابية وضمان أمن وسلامة العاملين الإنسانيين.

ثالثا، أشار التقرير محقا إلى أن الحكومة السورية تهاجم داعش في عدد من المدن والبلدات، وهذا ما يدحض الإدعاءات الساذجة لبعض زملائي في هذا المجلس من أن الحكومة السورية لا تحارب داعش، فقد استمعنا إلى هذا الكلام عدة مرات في هذا المجلس. إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك فإن التقرير، تقرير الأمين العام، قد ادعى أن هذه الهجمات قد أدت إلى مقتل مدنيين وإلى دمار في البنى التحتية. ولكن السؤال هنا هو، كيف استطاع معدو التقرير التأكد من صحة ذلك في مناطق يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي؟ إلا إذا كان مصدر هذه التقارير هو أبو خزامة الشيشاني، وأبو مصعب السعودي، وأبو صهيب الليبي، وأبو جون البريطاني أو أبو عبد الله الأردني. وما يزيد الطين بلة أن التقرير لم يتحدث لا من قريب ولا من بعيد عن الخسائر التي تتسبب بها غارات ما يسمى بالتحالف الدولي في البنى التحتية وفي الأرواح البشرية في سوريا.

وأريد أن أنقل إلى عناية السيدة آموس أن إحدى غارات طائرات الائتلاف قد دمرت مدرسة للأطفال في مدينة الرقة، مدرسة للصم والبكم، دُمرت عن بكرة أبيها في غارة من غارات ما يسمى بالائتلاف.

رابعا، أشار التقرير إلى أن الحكومة السورية أعلنت ثلاثة موظفين أمميين أشخاصا غير مرغوب بهم، ولكن السؤال الموجه إلى أصحاب الانتقادات المتسرعة لقرار الحكومة السورية هو: ماعلاقة ولاية وعمل موظف يعمل في اليونيسيف في مدينة حلب بالاتصال مع مختلف المجموعات المسلحة من دون علم الحكومة السورية؟ وهل هناك من تبرير للاستفسار الدائم من قبل موظف آخر عن مواقع الجيش السوري ونوع الأسلحة ومرابض المدفعية في حلب؟ ألم يشرح رؤساء هذين الموظفين الدوليين لهما أن الفقرة الفرعية ٣٥ (د) من مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ تفرض على موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني الحصول على موافقة الحكومة السورية، وهي الطرف الأساسي المعني، عند انخراطهم مع أطراف أخرى لضمان الوصول إلى المناطق التي تواجه حالات الطوارئ.

خامسا، ما زال معدو التقرير يصرون على الادعاء بأن الحكومة السورية تحاصر بعض المناطق وتمنع دخول المساعدات

إليها ولكن التقرير يقف قاصرا أمام تفسير كيفية استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إلى هذه المناطق ومن ثم استخدام هذه الأسلحة من هناك من داخل المناطق المحاصرة لشن هجمات صاروخية عشوائية وتنفيذ تفجيرات انتحارية في الأماكن الآمنة ولكن الحقيقة هي أن هذه المناطق هي مناطق محاصرة من الداخل وليس من الخارج من قبل التنظيمات الإرهابية المسلحة، وهي من تمنع دخول المساعدات الإنسانية أو تستولي عليها وتعيد بيعها أو توزيعها بعد دمغها بشعاراتها الخاصة.

سادسا، لم يتطرق التقرير من جديد إلى الآثار السلبية على الوضع الإنساني في سوريا جراء الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، وهو أمر أقرت به تقارير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مؤخرا.

ختاما، أعيد التأكيد على أن الحكومة السورية ملتزمة بواجباتها ومسؤولياتها في تخفيف العبء الإنساني عن شعبها، كما نعبر عن استعدادنا لاتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وطنية في سبيل تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، نشير إلى أننا سنتابع التعاون مع الأمم المتحدة وتسهيل مهامها ولكن هذا التعاون ليس طريقا باتجاه واحد، بل على الأمم المتحدة بالمقابل أن تلتزم بالمبادىء التوجيهية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية وأن تتعاون مع الحكومة السورية وتنسق وتتحاور معها في مختلف القضايا الإنسانية، بدلا من اللجوء إلى التشكيك والانتقادات التي لاتؤتي أُكلها. فالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى نجحت في تقديم مساعدات إنسانية إلى ما يقارب ٤ ملايين سوري شهريا من داخل الأراضي السورية بفضل التعاون والتسهيلات الحكومية السورية.

أخيرا، أريد أن أشير إلى أن عدد المحاصرين في سوريا ليس ٤٤٠ ألف مواطن سوري بل ٢٣ مليون مواطن سوري، يخضعون لكل أنواع العقوبات والإجراءات القسرية أحادية الجانب التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.